المحاضرة الخامسة: الأمن من منظور المدرسة الواقعية:

تتداخل الدراسات الواقعية للأمن كثيرا مع دراسات الإستراتيجية والدفاع، حيث أن تهديد أمن الدولة من طرف عناصر وجودية ملموسة يجعل من وسائل مواجهتها استثنائية، وتتمثل أساسا في استخدام الإكراه والوسائل العسكرية المتناسبة مع حدة التهديد.

اهتمت الإجتهادات التقليدية في مجال الأمن بالبحث في حلول المشاكل على المدى القريب والمتوسط، وبتقنيات وأساليب استخدام القوة، ولأجل ذلك لم تنتظم في وعاء نظري، بينما اشتركت العديد من البحوث المسماة "واقعية" في اعتبار السلوك الأمني للدول خاضعا لقوانين عامة يتمّ التعاطي معها كقوانين طبيعية، حيث تستند سياسات الأمن الوطني إلى عناصر مادية قابلة للتكميم كالتجهيزات وميزانيات الدفاع وكذا توزيع القوة على الصعيد العالمي وتوزيع التهديدات الملموسة؛ لأجل ذلك تم اعتبار الإضافات النظرية الواقعية مقاربات موضوعية وحيادية وإيجابية للأمن لأنها تنطلق من الجانب العملياتي لظاهرة الحرب في تواصل مع الإقترابات الإستراتيجية، ولأجل ذلك أيضا هي لا تعتد بمسألة القيم والمعيارية والأخلاق التي تبقى هامشية حسبها بالنظر للواقع الأمني.

ذهب أغلبية الواقعيين التقليديين في تعاريف مفهوم الأمن إلى التركيز على بعض المصطلحات التي تشكل شبكة مفاهيمية مرتبطة به: كالفوضى الدولية، البقاء، الوحدة الترابية والقوة العسكرية، وصنفوا الأمن معرفيا تحت عنوان "القوة"، حيث يتم تناوله مفاهيميا كمرادف لأمن الدولة ضد الأخطار الخارجية والذي يتحقق أساسا بواسطة زيادة القدرات العسكرية.

وهكذا اتجهت أغلبية البحوث المرتبطة بالمقاربة الواقعية للأمن إلى اعتماد الدولة كمرجعية تحليلية، حيث يتعلق الأمر بضمان بقائها ككيان ذو سيادة وضمان استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية قبل أي اعتبار؛ وتدفع الفوضى الناجمة عن غياب سلطة مركزية في العلاقات الدولية إلى الإعتداد بالوحدة القاعدية للنظام الدولي ممثلة في الدولة ذات السيادة وعلاقاتها بالدول الأخرى، ولأجل ذلك تميل الواقعية إلى كونها تحليلا صراعيا للعلاقات الدولية (لا سيما مجالات دراسة بحث الدولة عن القوة، دعم المكانة ...الخ) حيث يتم توصيف السياسة الدولية كعلاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة مما يدفع لاندلاع الحروب بصفة طبيعية، خاصة في ظل هامشية تأثير القانون الدولي والمنظمات الدولية.

ويعـرف مفهـوم الأمـن عنـد الواقعيـة التقليديـة بمفـاهيم التهديـدات والمخـاطر؛ فـالقول بأنـه الوضـعية التي لا يشـعر فيها الأفـراد أو الجماعـات بـأنهم في حالـة اختراق، هـو القـول بالضـرورة بأنـه الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل حله ومواجهته، ويمكن هكذا خلق أو تقوية الوضع الأمني عن طريق السياسات الهادفة للدفاع العسكري في ظل مجتمع فوضوي، أين يكمن الحل الوحيد في إقامة نظـام تـوازن القـوى، حيـث أنّ التهديـد الـذي يسـعى المفهـوم التقليـدي لاحتوائـه ذو طبيعـة ماديـة موضـوعية، وتتوقـف مواجهتـه على تطـوير القـدرات العسـكرية للدولـة، لأن جـوهره هـو "أمـن الدولـة وبقاؤها".

ويتحقق الأمن بشكل مجرّد وفق المدرسة الواقعية عبر أربع طرق، هي:

- ضغوطات الرأي العام العالمي.
- عن طريق القانون الدولي.
- عن طريق الحكومة العالمية.
- عن توازن القوى.

حيث ترى الواقعية مثلما يؤكد هانز مورغانثو Hans J Morgenthau أن توازن القوى هو أحسن البدائل الممكنة لتحقيق الأمن في نظام دولي ميزته الفوضى وتضارب المصالح، وهو نفس ما ذهبت إليه غايات معاهدة واستفاليا.

كما تقوم الافتراضات الواقعية في بلورة مركزية الدولة في الأمن على إقامة فاصل بين النظام المحلي الخاضع لسلطة سياسية والنظام الدولي المتسم بالفوضى ومنطق القوة، وأن الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية هي كون الحرب احتمال قائم باستمرار، فغياب سلطة مركزية دولية مع قوة دوافع الطموحات العدوانية للدول الأخرى يفرضان اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية من أجل تحقيق الأمن، ويعترف الواقعيون بأن نظام المساعدة الذاتية self-help ناتج عما يفسرونه بالمأزق الأمني Security Dilemma الـذي يبرر بواسـطة وجـود دولـة تـرى أن شـرعية إجـراءات تعزيـز الأمـن متأتيـة مـن تهديـد بنـاء القـوة العسـكرية في الـدول الأخـرى، ويمكـن أن يـؤدي مثـل هـذا السـلوك إلى اضـطراب سـباقات التسـلح التي يمكن أن تقلص الأمن الكلي للنظام الدولي ودوله الأعضاء.

ويقصد بالمأزق الأمني أيضا وجود فوضى في المجتمع الدولي تجبر الدولة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي واتخاذ إجراءات لتقوية قدراتها العسكرية، وتصبح وفق هذا المنطق مصدر تهديد للآخرين الذين يقومون بدورهم بزيادة التسلح مما ينقص من أمن الدول السابقة؛ حيث أن افتراض وجود تهديدات تمس ببقاء الدولة المادي وحصرها في العسكرية منها قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد "مسألة دفاع وحماية"، أي تحديد التهديدات العسكرية وتقييم القدرات العسكرية للدولة.

ويرتكز الأمن بهذا المنظور على كون الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، كما يفترض وجود صراع دائم حول القوة والمصلحة، وأن حالة الأمن هي حالة مصلحية تعرّف عن طريق مصلحة الدولة، إذ تحتاج الدول إلى اكتساب القوة من أجل تحقيق أمنها.

فقد أكد مكيافيللي Niccolò di Bernardo dei Machiavelli على ضرورة تحرير السياسة من الدين والأخلاق وإباحة استخدام كل الوسائل بما فيها غير المشروعة في سبيل تحقيق غايات الدولة، حيث أن غرض السياسة هو الحفاظ على القوة السياسية للدولة وزيادتها باستمرار وعدم السماح للغير باكتسابها، لأن ذلك يسهم في إضعاف الدولة ويهدد أمنها، لأجل ذلك تكون الحرب عادلة متى كانت ضرورية، ويصنف الحرب العادلة إلى نوعين: هجومية ودفاعية؛ حيث الهجومية هي حرب البقاء، أما الدفاعية فتفترض السعي للتسلح لردع الحروب الهجومية التي يخوضها الغير.

أما توماس هوبز Thomas Hobbes فيؤكد مثله مثل بودان Jean Bodin على أن سيادة الدولة مطلقة نتيجة للعقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها قصد حفظ الأمن، ويؤدي العقد عبر استهدافه تحقيق الصالح العام إلى تنازل الأفراد كليا عن حقوقهم الطبيعية لتفادي الصراعات بينهم، فالدولة وفقا للعقد الاجتماعي وسيلة تجنّب اقتتال الأفراد لضمان أمنهم الشخصي، ولأجل ذلك يتمّ اعتبارها فاعلا وموضوعا حصريّا للأمن.

ومن جهته يؤكد هانس مورغانثو على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية والتي تدور في مجملها حول موضوع الأمن وفق ما اصطلح عليه ب"المنطق الهوبزي"، وتتمثل في:

- يتم عمل رجل الدولة ضمن المصلحة المعرّفة بالقوة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة، لأجل ذلك لا تتحدد السياسة الأمنية سوى ضمن مفهومي المصلحة والقوة.

- البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة حيث لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة ذلك أنه الميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات التقليدية في تحديدها لوحدة التحليل.

ويقوم موضوع الأمن على مجموعة مفاهيم يعرّف ضمنها أهمها:

- **القوة:** يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية في علاقة طردية، فكلما زادت الدولة من قوتها زادت مكانتها لتحقيق مصالح أكثر وأكبر، وكلما زادت المصالح دعت الحاجة لزيادة قوتها، وتتحدد القوة لدى الواقعية التقليدية في المجال العسكري وتعرّف المصلحة الوطنية بالدفاع والمحافظة على قيم الدولة.

- **الحدود والسيادة:** يضع المنظور الواقعي الحفاظ على الحدود والسيادة في قمة المصالح العليا للدولة وجوهر أمنها والغاية الرئيسية من عملية بناء القوة، لذا يمثل العمل على سلامتها وعدم تعرضها للانتهاكات أولى وظائف الدولة وسياساتها.

- **الفوضى:** يتم تبرير كل سلوكات الدولة على أساس تبني مفهوم الفوضى التي تميز البيئة الخارجية عكس الداخلية، حيث تسعى الدول لتحقيق أقصى قوة لها وكذا أمنها ومصالحها الوطنية، وهو السلوك الذي يعيد إنتاج الفوضى في النظام الدولي، حيث لا تهدف إلى إحداث الاستقرار في النظام بقدر سعيها للمحافظة على نفسها في ظل هذه الفوضى، ولأجل ذلك يشكل مفهومي "الاستقرار" و "بقاء الدولة" جوهر المفهوم التقليدي للأمن.

- **المأزق الأمني:** يدفع استعداد الدولة الدائم لقيام الحرب إلى زيادة قدرتها العسكرية باستمرار واتخاذ إجراءات دفاعية ضد الدول التي تعتقد أنها تشكل تهديدا لها، ما يؤدي إلى وقوع مأزق أمني في الأخير، حيث تشكّل القوة العسكرية وفق هذا المنظور الضامن الرئيسي لأمن وسلامة الدولة.

ساهمت هذه الشبكة المفاهيمية التي اعتمدها المنظور الواقعي التقليدي في تناول الأمن مفاهيميا كبناء اجتماعي ديناميكي متجدد وغير جامد، يتشكل عبر الممارسة ويرتبط كذلك بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقرار السياسي.

كما يمكن القول عموما أن الواقعيين قدموا تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق والطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولية، حيث اقتصروا على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها

الفاعل الوحيد والموحّد في العلاقات الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي لمصالحها، ويتم استخدام القوة العسكرية كأداة أساسية لتحقيق الأمن في إطار تصور صفري للعلاقات الدولية.

تمثلت أبرز الإنتقادات لفكرة ربط الأمن بالحرب التي طغت على التصورات الواقعية التقليدية في دعوة جون غالتونغ إلى مفهوم السلام الإيجابي Positive Peace وكينيث بولدينغ Kenneth Boulding بصياغته لمفهوم السلام المستقرStable Peace ، والتي حاولت تعريف الأمن وفق تضمينات تتعلق بمعالجة حدة العنف غير المباشر، مما أدى إلى ظهور مفاهيم الأمن المشترك والأمن التعاوني والأمن المتكامل والشراكة الأمنية والأمن المتبادل، ويرى كل من كان بوث Ken Booth وويلر Randall Schweeler أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتم ذلك إذا تم النظر إلى الأمن على أنه عملية تحرّر.